

الجمهورية الهاشمية للمملكة الأردنية الهاشمية

٣٣١٦ عمان: الخميس ٢٦ شعبان سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٦ أيار سنة ١٩٨٥ م العدد

الفرس

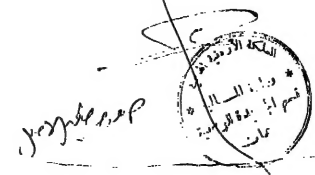
صفحة	
٦٦٥	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٦٦٦	قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٥ قانون مؤسسة النقل العام
٦٦٩	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٦٧٠	قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ قانون رخص المهن مدينة عمان
٦٨٤	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٦٨٥	قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٥ قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية
٦٨٧	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٦٨٨	قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون صندوق ترميم البريد
٦٨٩	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٦٩٠	قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون الاحوال المدنية
٦٩٤	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٦٩٥	قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون الاحوال المدنية
٦٩٧	نظام معدل لنظام الخدمة المدنية
٦٩٨	اعلان بطلان قانون مؤقت صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٦٩٩	اتفاق لتقلي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية
٧٠٢	اتفاق اعلامي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية
٧٠٥	نظميات معدلة للتعليمات رقم ٧ لسنة ١٩٨٣ خاصة بالوثائق الواجب ارفاقها مع البيانات الجبركية

مديرية للطابع العسكرية



رقم ٢٢١٥

التصرف الجبركي



هكذا من الأهل

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلم انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور اُحيل القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ قانون مؤسسة النقل العام المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٥٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٥/١ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان النواب ومصدرت الارادة الملكية السلبية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢١ المشار اليه .

١٩٨٥/٤/٢١

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

هكذا من الأول

نص المرسوم الملكي رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٥

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وتأه على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق على القانون الاسي وتاخر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٥

قانون مؤسسة النقل العام

الفدة ١ - يسمى هذا القانون : قانون مؤسسة النقل العام لسنة ١٩٨٥ (ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفدة ٢ - تكون للتعليمات والعمارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها اثناء ما لم تنل ثغرة على خلاف ذلك : -

الوزير	وزير النقل
المؤسسة	مؤسسة النقل العام
الشركة	شركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة
المجلس	مجلس ادارة مؤسسة النقل العام
المدير العام	مدير عام مؤسسة النقل العام

الفدة ٣ - ١ - تؤسس في المملكة مؤسسة تسمى (مؤسسة النقل العام) تكون لها شخصية معنوية وتتمتع باستقلال مالي واداري ضمن احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وتدارس اعمالها على اسس وقواعد تجارية، ولها ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية اي شخص لهذه الغاية كما تكون لها موازناتها المستقلة .

ب - مركز المؤسسة الرئيسي مخينة عيان ويجوز لها ان تنع بكاتب في اي مكان اخر في المملكة .

ج - تربط المؤسسة بالوزير .

الفدة ٤ - ١ - تتولى المؤسسة نقل الركاب بالباصات ضمن حدود اقليم منطقة عمان .

ب - للمؤسسة بقرار من مجلس الوزراء تولي اعمال نقل الركاب بالباصات على اية خطوط اخرى داخل المملكة .

ج - لا يجوز منح اية مؤسسة او شركة اخرى ترخيصا بنقل الركاب داخل حدود امانة العاصمة واية منطقة اخرى بقرار من مجلس الوزراء منح هذا الحق فيها للمؤسسة .

الفدة ٥ - ١ - تقول الى المؤسسة مرافق النقل العام للركاب بالباصات التي كانت تتولاها الشركة بموجب الاختيار الممنوح لها بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٤ والاضائية الملحقة به وتعتبر الشركة منظمة اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ب - تنتقل الى المؤسسة كافة حقوق والتزامات الشركة المشار اليها في الفقرة السابقة من هذه المادة .

الفدة ٦ - ١ - اعتبارا من نفاذ هذا القانون تصبح المؤسسة الخلف القانوني للشركة وتؤول اليها كافة موجودات الشركة وحقوقها وملكها في ذلك الاموال المتقولة وغير المتقولة التي كانت ملقاة لها كما تتحمل المؤسسة كافة الالتزامات التي تدرجت على تلك الشركة .

ب - يعتبر جميع موظفي الشركة ومستغفديها وعمالها وموظفين ومستغفدين وعمالا في المؤسسة وتنتقل الى المؤسسة جميع التزامات الشركة لحوهم .

- المادة ٧ - المؤسسة من أجل تحقيق غاياتها التعليمية -
- أ - شراء وإمتلاك واستئجار جميع وسائل النقل اللازمة لها .
 - ب - شراء وإمتلاك واستئجار وتاجير العقارات والمنقولات التي يحتاجها المؤسسة .
 - ج - إنشاء وإمتلاك واستئجار وتجهيز الورش اللازمة لخدمة وسائط النقل الخاصة بالمؤسسة وكذلك شراء المعدات والآلات والأدوات وتلبيس الغيار اللازمة لها .
 - د - اقامة محطات الوقود اللازمة لتزويد وسائل النقل التابعة لها بالحروقات .
 - هـ - إنشاء مواقف الركاب على خطوط النقل الخاصة بالمؤسسة في المواقع التي تحددها لجنة السير المختصة .
 - و - الاتفاق والمشاركة والمساهمة مع الأشخاص والشركات والهيئات للتعاون معها في مجالات نشاطها وبموجب بوائقة مجلس الوزراء .
 - ز - استثمار أموالها فيما يتفق مع غاياتها وأهدافها .
 - ح - القيام بأية أعمال أخرى تقتضيها مصلحة المؤسسة لتحقيق أهدافها وتطوير خدماتها .
- المادة ٨ - تتكون موارد وموجودات المؤسسة من :
- أ - الحقوق والموجودات من أموال منقولة وغير منقولة التي كانت مملوكة من قبل الشركة .
 - ب - قيمة البائعات القديمة من الحكومة .
 - ج - أية مبالغ يخصمها مجلس الوزراء لدعم وازنتها .
 - د - أية هبات أو إعانات ترد للمؤسسة ويقرر مجلس الوزراء قبولها .
- المادة ٩ - ١ - يتولى إدارة شؤون المؤسسة مجلس إدارة -
- ١ - الوزير
 - ٢ - المدير العام
 - ٣ - مندوب من وزارة المالية
 - ٤ - مندوب من وزارة الأشغال العامة
 - ٥ - مندوب من أمانة العاصمة
 - ٦ - مندوب من دائرة السير
- ب - يعين الأعضاء بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير .
- ج - تحدد بكلمات أعضاء مجلس الإدارة بقرار من مجلس الوزراء على أن لا تتجاوز الحد المنصوص عليه في نظام الخدمة المدنية المعمول به .
- المادة ١٠ - يكون انعقاد المجلس صحيحا إذا حضره أربعة من أعضائه على الأقل وتتخذ قرارات المجلس بالإجماع أو بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الرأي الذي يجلبه رئيس الجلسة .
- المادة ١١ - رئيس المجلس يمثل المؤسسة في علاقاتها مع الغير .
- المادة ١٢ - يتولى المجلس إدارة المؤسسة والإشراف على شؤونها ويتخذ ما يراه مناسبا من القرارات والإجراءات لتحقيق أغراضها وأهدافها بما في ذلك :
- ١ - وضع السياسة العامة للمؤسسة وبرامج المشروعات الجديدة .
 - ٢ - الحصول على الترخيص للمؤسسة بوائقة مجلس الوزراء .
 - ٣ - الموافقة على مشروع الموازنة وبرنامج مجلس الوزراء للتحقيق عليه .
 - ٤ - إبرام العقود والإلتزامات مع الغير وتعيين من يتوب عنه بذلك .
 - ٥ - إعداد مشاريع الأنظمة الداخلية .

هكذا من الأشغال

- المادة ١٣ - ١ - يعين مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير المدير العام ويحدد راتبه وعلاواته .
- ب - يتولى المدير العام إدارة المؤسسة وتصريف شؤونها بما يكفل تحقيق غاياتها في حدود الصلاحيات المخولة اليه بعقضى أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها بما في ذلك :
- ١ - تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس والسياسة العامة التي يضعها .
 - ٢ - إعداد الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضها على المجلس .
 - ٣ - الإشراف على أعمال موظفي المؤسسة والمستخدمين فيها .
 - ٤ - ممارسة أية صلاحيات أخرى يخولها اليه المجلس أو تنص عليها الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون .
- المادة ١٤ - يترفع المجلس إلى مجلس الوزراء بواسطة الوزير خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية موازنة المؤسسة مرفقة بتقرير عن أوضاع المؤسسة وحساب الأرباح والخسائر
- المادة ١٥ - ١ - تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها أصول ومبادئ المحاسبة التجارية .
- ب - تخضع حسابات المؤسسة لتدقيق ديوان المحاسبة .
- ج - للمجلس أن يعين في بداية كل سنة مالية فاحص حسابات قانوني لمراقبة وتدقيق حسابات المؤسسة .
- المادة ١٦ - يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة الخاصة بالوظائف والمطامير والخطط والشؤون المالية الخاصة بالمؤسسة وشؤون موظفيها والمستخدمين فيها وإنشاء صناديق الادخار وتوفير الضمان الصحي والاجتماعي والتأمين والإسكان لهم .
- المادة ١٧ - رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٨٥/١/١٢

رئيس الوزراء وزير المالية وزير الدفاع وزير الري	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم مبارك الحبيب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حاتم نسيه	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده
وزير العمل وزير الداخلية وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير المواصلات محي الدين الحبيب	وزير الخارجية ظاهر المصري	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود
وزير الأوقاف والشؤون والمعتقدات الإسلامية والصناعة والتجارة د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير الإسكان العامة المهندس محمود الحواش	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد	وزير المالية د. حاتم جوده
وزير الطاقة وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير التخطيط د. عبدالله التيسير	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود
وزير الإعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب	وزير العدل رياض الشكعة	وزير شؤون الأرض الحرة ظاهر كتمان	وزير الشؤون البلدية مروان الحمود

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ قانون رخص المهن لمدينة عمان المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦٤٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٨/١ الى مجلس الامة لاندخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقتره مجلس الاعيان والنواب وسدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٤٤ المشار اليه .

١٩٨٥/٤/٢١

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

قانون رخص المهن لمدينة عمان

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وتناله على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
توافق على القانون الآتي وتصدره باسمه وانشائه القوانين الدولة : -

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥

قانون رخص المهن لمدينة عمان

المادة ١ - يسمي هذا القانون قانون رخص المهن لمدينة عمان لسنة ١٩٨٥ (ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٧٧/١/١) .

المادة ٢ - يكون للأقاليم والولايات والبلديات في هذا القانون المعاني المخصصة لها اثناء الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

المنطقة الواقعة داخل حدود امانة العاصمة البلدية والتنظيمية .

امير العاصمة او من يفوضه .

مجلس الامانة

اي موظف من موظفي الامانة يفوضه الامير بقبض الرسوم واصدار الرخص بموجب هذا القانون .

ايسة صناعة او حرفة او تجارة او اي عمل آخر مما يخضع للرسم او يعنى منه بمقتضى احكام هذا القانون .

رخصة لممارسة المهنة الصادر بمقتضى هذا القانون .

اي مكان مخصص لممارسة مهنة في مدينة عمان ويعتبر اي عدد من المحلات المتلاصقة بمثابة محل واحد اذا كانت المحلات تفتقد على بعضها وتليها لطلب الرخصة ومخصصة لممارسة ذات المهنة .

اي شخص طبيعي او معنوي بما في ذلك اية شركة او مؤسسة او بيت تجاري او نقابة او جمعية او رابطة .

وتشمل جميع انواع الشركات كما هي معرفة في قانون الشركات .

الوكيل التجاري والوكيل بالعمولة والمثل التجاري سواء كان البيع او العمل لحسابه او لحساب من يمثله .

كل شخص يتعامل مهنة التوسط في اجراء العقود والمعاملات دون ان يلحق به شيء من تبعاتها .

يمكن خزن البضائع المتصل بالمحل ولا تجرى فيه المعاملات التجارية .

الامير

المجلس

الحاسب

مهنة

الرخصة

المحل

شخص

شركة

الوكيل

وسيط

المستودع

التصل

هكذا من الأهل

المستودع	يمكن تخزين البضائع المنفصل عن المحل ولا تجرى فيه المعاملات التجارية .
التمويل	أي مكان منفصل عن محل يتخذ للإدارة أو للبراسلات أو للحاسبة ولا تجرى فيه المعاملات التجارية .
المكتب	المستودع أو التاجر الذي يبيع بالجملة لتجار الإشتات (المشرق) .
الجملة	أية آلة تزيد طاقتها عن فائ واحد وتدار بالضغط البخاري أو القوة الكهربائية أو القوة الهيدروليكية .
ميكانيكية	الباص وسيارة شحن البضائع (تراك ويك اب) وصهاريج النقل والثلاجات .
مركبة	سيارة نقل الركاب التي تزيد حولتها حسب قانون النقل على ثمانية أشخاص عدا السائق .

المادة ٣ - ١ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز لأي شخص أن يتعامل أية مهنة في مدينة عمان ما لم يحصل على رخصة بذلك ويصدق الرسم المسحق عليها بمقتضى الجدول (١) الملحق بهذا القانون .

ب - يعنى من الحصول على الرخصة ومن دفع الرسم الأشخاص الذين يتعاملون المهن المدرجة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

ج - إذا مارس أكثر من شخص واحد مهنة واحدة في محل واحد فننظم الرخصة باسمائهم ولا يستوفى أي رسم اضافي بسبب تعددهم .

د - يعتبر الرسم المنصوص عليه في هذا القانون مستحقا على الرخصة الصادرة بمقتضى لتعامل المهن ويكون الشخص الذي صدرت باسمه مسؤولا عن دفعه ولا يجوز تحويلها الى أي شخص آخر الا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٤ - ١ - إذا مارس شخص أكثر من مهنة واحدة في محل واحد فيستوفى الرسم بالنسبة للمهنة الأعلى .

ب - إذا مارس أكثر من شخص في محل واحد مهنتين مختلفتين ولكن على وجه الاستقلال فيستوفى من كل شخص رسم المهنة التي يمارسها .

ج - يعتبر المستودع المنفصل فرعا للمحل ويستوفى عنه الرسم المقرر للفرع .

المادة ٥ - ١ - مع مراعاة ما ورد في نظام تنظيم مدينة عمان أو أي تشريع يحل محله ، يحدد رئيس الوزراء بتشريع من المجلس المهن التي يجوز ممارستها في كل منطقة من المناطق التنظيمية لمدينة عمان والمهن التي يجوز ممارستها خارج تلك المناطق .

ب - يستتر أصحاب المهن المصرح لهم بممارسة أية مهنة خلافا لحكم الفقرة (١) في ممارسة المهن المصرح لهم بها لدة لا تزيد على خمس سنوات ، على أن تعمل الإيالة خلال تلك المدة لدة على هيئة المناطق البديلة التي يصرح لهم بالاتصال إليها .

المادة ٦ - ١ - يقدم طلب الحصول على الرخصة الى الامين على النموذج المقرر وفقا بالمستندات والبيانات المطلوبة خلال المدة المحددة لذلك ، ويصدر الامين قرارا بالموافقة على الطلب اذا كان مستوفيا للشرط المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - تحدد شروط منح الرخصة بتعليمات يصدرها المجلس .

المادة ٧ - ١ - تعتبر الرخصة سالحة لتعامل المهنة في الموقع المحدد فيه الرخصة على أنه يجوز بوالفة الامين نقل المحل الى موقع آخر يجوز ممارسة تلك المهنة فيه على أن يدفع صاحب المحل رسما معلوما قدره دينار واحد في هذه الحالة .

ب - يحق لأي شخص بموافقة الامين تغيير نوع المهنة التي يتعاملها في المحل خلال السنة ويشترط في ذلك :

- ١ - أن تكون المهنة المسووح بممارستها في موقع المحل .
- ٢ - أن يدفع الفرق في الرسم بين المهنتين على أن لا يقل عن دينارين في أية حالة من الحالات .

المادة ٨ - ١ - يعمل بالرخصة الصادرة بمقتضى هذا القانون لمدة سنة اعتبارا من اليوم الاول من شهر كانون الثاني وينتهي العمل بها في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من تلك السنة وذلك بغض النظر عن التاريخ الذي صدرت فيه .

ب - يستوفى رسم الرخصة كايلا من أي شخص اذا أصدرت له خلال النصف الاول من السنة ويستوفى نصف الرسم اذا صدرت له الرخصة في أي وقت من النصف الثاني من السنة .

ج - يعبر بدء الممارسة للمهنة للتاريخ الوارد في سجل الوزارة أو الدائرة الرسمية أو المؤسسة أو النقابة التي يوجب القانون التسجيل لديها .

المادة ٩ - ١ - اذا نسخت أية شركة وأعيد تشكيلها للشركاء انفسهم وأطلق على الشركة اسم آخر دون تغيير المهنة التي كانت تمارسها فتعتبر الشركة الجديدة بممارسة المهنة التي أن تنتهي مدة الرخصة .

ب - اذا كانت الرخصة صادرة باسم شخص أو اشخاص وانضم الى المحل اشخاص آخرون أو انسحب منه بعض الأشخاص فيستمر بممارسة المهنة باسماء الأشخاص الذين صدرت الرخصة لهم الى أن تنتهي مدتها .

ج - اذا توفي شخص حصل على رخصة فرقت احكام هذا القانون يجوز لورثته أو أحدهم تعاملتي المهنة حتى انتهاء مدة الرخصة .

المادة ١٠ - ١ - يقدم طلب تجديد الرخصة الى المحاسب على النموذج المقرر خلال شهري كانون الثاني وشباط من السنة ، وللأمين تحديد مدة لدة لشهر واحد على الأكثر اذا رأى ضرورة لذلك .

ب - اذا لم يقدم طلب تجديد الرخصة خلال الفترة المحددة بالفقرة (١) من هذه المادة فيضاه ما يعادل ٢٠٪ من الرسم اذا قدم طلب التجديد بعد انقضاء تلك المدة وحتى نهاية شهر حزيران من السنة ، و ٥٠٪ من الرسم اذا قدم الطلب بعد ذلك التاريخ .

ج - على جميع الأشخاص والذين لا يرغبون في تجديد رخصة المهنة الصادرة لهم أو الذين يتوقفون عن ممارسة المهنة خلال السنة لا يسبب كان أن يطبوا الإيالة خطيا بذلك .

المادة ١١ - ١ - على كل مكلف بالحصول على رخصة من داخل حدود مدينة عمان وتطبيق عليه البنود والفترات التالية من الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون ، أن يكون متنسبا ومحمدا لرسم اشتراكه السنوي في الفرقة التجارية أو الصناعية في مدينة عمان :

الفرقة	البيد	الفرقة	البيد
١	١ و ٢ و ٣ و ٤	١	١ و ٢ و ٣ و ٤
٢	١ و ٢ و ٣ و ٤	٢	١ و ٢ و ٣ و ٤
٣	١ و ٢ و ٣ و ٤	٣	١ و ٢ و ٣ و ٤
٤	١ و ٢ و ٣ و ٤	٤	١ و ٢ و ٣ و ٤
٥	١ و ٢ و ٣ و ٤	٥	١ و ٢ و ٣ و ٤
٦	١ و ٢ و ٣ و ٤	٦	١ و ٢ و ٣ و ٤
٧	١ و ٢ و ٣ و ٤	٧	١ و ٢ و ٣ و ٤
٨	١ و ٢ و ٣ و ٤	٨	١ و ٢ و ٣ و ٤

هكذا من الأول

جدول رقم ١
رسوم رخص المهن لمدينة عمان

البنء	الفقرة	المهنة	الرسم فلس دينار
١		البنوك والإستثمارات المالية	
١		المركز الرئيسي للبنوك المحلية	١.٠٠٠
٢		والمركز الرئيسي في عمان للبنوك الأجنبية	٢٥٠
٣		مكاتب التسلية والاستشارات المالية فقط	٢٠٠
٤		مكاتب بيع الأسهم والسندات المالية	٢٠٠
٢		المصارفون	
١		الدرجة الأولى	٢٥٠
٢		الدرجة الثانية	١٥٠
٣		شركات التأمين	
١		المركز الرئيسي	٣٠٠
٢		الفروع	٥٠
٣		فروع وكلاء شركات التأمين الأجنبية	٣٠٠
٤		الصاغة وبيع المصنوعات والمجوهرات	
١		بيع الذهب والمجوهرات والأحجار الكريمة	٧٥
٢		بيع الفضة وبنقر	٣٠
٣		مكاتب الصياغة الذهبية والفضية	٢٥
٥		الوسطاء التجاريون والوكلاء ومخلصو البضائع	
١		وسطاء وسياسة الخفيل والنواكه :	
١		أ - إذا كان الطالب شركة	١٥٠
٢		ب - إذا كان الطالب فردا	٥٠
٢		وسطاء وسياسة بيع وشراء الأراضي وتاجر العقارات	
١		أ - إذا كان الطالب شركة	١٥٠
٢		ب - إذا كان الطالب فردا	٥٠
٣		الوكلاء والوسطاء التجاريون :	
١		أ - إذا كان الطالب شركة	١٠٠
٢		ب - إذا كان الطالب فردا	٥٠
٤		المخلصون على البضائع :	
١		أ - إذا كان الطالب شركة	٢٠٠
٢		ب - إذا كان الطالب فردا	٥٠
٦		الاستيراد والتجارة العامة	
		وتشمل الأشخاص والشركات ومستودعات الأدوية ويستوفى الرسم على أساس راتب المال المسجل حسب الفئات التالية:	
١		من ٥.٠٠٠ دينار إلى ١٠.٠٠٠ دينار	٧٥
٢		من ١٠.٠٠٠ دينار إلى ٣٠.٠٠٠ دينار	١٠٠

البنء	الفقرة	المهنة	الرسم فلس دينار
٣		من ٣.٠٠٠ دينار إلى ٥.٠٠٠ دينار	١٢٥
٤		من ٥.٠٠٠ دينار إلى ٧.٠٠٠ دينار	١٥٠
٥		من ٧.٠٠٠ دينار إلى ١٠.٠٠٠ دينار	٢٠٠
٦		من ١٠.٠٠٠ دينار إلى ١٥.٠٠٠ دينار	٢٥٠
٧		من ١٥.٠٠٠ دينار إلى ٥٠.٠٠٠ دينار	٣٥٠
٨		من ٥٠.٠٠٠ دينار فما فوق	٤٥٠
٩		تجارة عامة	٤٥٠
٧		المهندسون	
١		الدرجة الأولى	٤٠٠
٢		الدرجة الثانية	٣٠٠
٣		الدرجة الثالثة	٢٥٠
٤		الدرجة الرابعة	١٥٠
٥		الدرجة الخامسة	١٠٠
٦		الدرجة السادسة	٥٠
٨		تجارة البيع بالجملة والمفرق	
		بنون استيراد	١٥٠
١		السيارات والركبات والآلات الميكانيكية والماطرات والسيارات والآلات وقطعها وأحجار المطاحن والدراجات النارية والأجهزة الكهربائية ومواد البناء الأولية (كالاسمنت والحديد والخشب) واللوازم والصحة وأثاث البيوت والسجاد والتلاجات والفصالات والتلفزيونات .	٥٠
٢		أجهزة الراديو والصوت والصوت والمذياع والمرآح والساعات والمصابيح الكهربائية وبركبات الأطفال والتلفارات والآلات التصوير ولوازمها ومكينات الخياطة ولوازم الحدادين والتجارين والصور - الزينة والتحف وبطاريات السيارات وأدوات الكهرباء للسيارات ومواد الدهان والزيوت المعدنية والأدوات الهندسية والألبسة الجاهزة والمشروبات الروحية والأسلحة والأحذية .	٤٠
٣		مال القبان والانتحة والنوموتية ولوازم الخياطين والأدوات المنزلية والبلاستيكية والآلات الموسيقية ومواد الكهوية والزجاج والمعالجات الزراعية ومواد التجميل والكائنات الحية للزينة .	٢٠
٤		الروائح والزيوت العطرية والزهوور الطبيعية والصناعات وشبك الصيد والحبائل والخيطان والمخاريط والخيام ومكاتب بيع الجرائد والمجلات والقرطاسية ومكاتب بيع الحروفات من غير المخفات	٢٠

هكذا من الأهل

البنء	الفترة	المهنة	الرسم فلس دينار
٥		توفيقه على بسطات أو واجهات المحلات	١٥
٦		البقالة والخضار والفواكه واللحوم والالبان والزيوت الحمضة والطحيب وغيرها من المواد الاستهلاكية : -	٢٥
		أ - المناطق التجارية والمناطق السكنية التي يحددها مجلس الإدارة .	١٥
		ب - المناطق السكنية الأخرى .	
١		الخدمات العامة	
		أ - خدمات النقل والسياسة : -	١٥٠
		أ - محلات ووكالات النقل البحري والجوي .	
		ب - مكاتب السياحة والسفر : -	٧٥
		١ - المكاتب التي تمتلك وسائل نقل الركاب .	
		٢ - المكاتب التي يعمل فيها طالب الرخصة بالوسائل -	٥٠
		والكيسمين .	
		ج - يستوفى نصف الرسم عن كل فرع للمحلات المذكورة أعلاه .	
٢		النقل البري : -	١٥٠
		أ - محلات النقل البري التي يستخدم أو يملك فيها صاحب الرخصة المركبات .	
		ب - محلات نقل الركاب التي يملك فيها صاحب الرخصة السيارات : -	١٠٠
		١ - السفريات الخارجية	٥٠
		٢ - السفريات الداخلية	
		ج - يستوفى نصف الرسم عن كل فرع للمحلات المذكورة أعلاه .	
٣		الفنادق والنزل والباصيونات : -	٧
		أ - درجة أولى (٥) نجوم من كل غرفة	٤
		ب - درجة ثانية (٤) نجوم من كل غرفة	٣
		ج - درجة ثالثة (٣) نجوم من كل غرفة	٢
		د - درجة رابعة (٢) نجوم من كل غرفة	١
		هـ - درجة خامسة نجمة واحدة من كل غرفة	
٤		الطافس : -	
		أ - درجة أولى (٥) نجوم	١٠٠
		ب - درجة ثانية (٤) نجوم	٧٥
		ج - درجة ثالثة (٣) نجوم	٥٠
		د - درجة رابعة (٢) نجوم	٢٥
		هـ - درجة خامسة نجمة واحدة	١٥
		و - غير معترف	١٠

البنء	الفترة	المهنة	الرسم فلس دينار
٥		المقاهي : -	٧٥
		أ - درجة أولى	٥٠
		ب - درجة ثانية	٢٥
		ج - درجة ثالثة	١٥
		د - درجة رابعة	١٠
		هـ - درجة خامسة	
٦		محلات المربطات : -	٢٥
		أ - درجة أولى	١٥
		ب - درجة ثانية	١٠
		ج - درجة ثالثة	
٧		محلات الحلويات والمعجنات : -	٥٠
		أ - درجة أولى	٢٥
		ب - درجة ثانية	١٥
		ج - درجة ثالثة	
٨		الافران : -	٤٠
		أ - الافران الآلية (الكهربائية)	٣٠
		ب - الافران المعدة لتجهيز الخبز والكعك وببهمها .	١٥
		ج - الافران المعدة لتجهيز الخبز فقط	١٥
		د - افران التنوير المعد للخبز وببهمها	١٥
		هـ - المحلات المختصة ببيع الخبز والكعك	
٩		دور اللهو وأماكن التسلية : -	١٠٠
		أ - صالات اللهو والكباريهات والتياتيورات .	٦٠
		ب - صالات الرقص	
١٠		دور السينما والمسارح : -	٢٥٠
		أ - الدرجة الأولى من كل مقعد	٢٠٠
		ب - الدرجة الثانية	١٥٠
		ج - الدرجة الثالثة	
١١		محلات البلياردو	٣٠
١٢		محلات البولينج	٥٠
١٣		الصالونات	٢٥
١٤		الصالونات التجارية المستقلة	١٥
١٥		محلات شرب النيشان	
١٠		المهن الحرة	
		أ - الأطباء والصيادلة والخدمات الطبية : -	٥٠
		أ - مبادات الأطباء (البشريون وأطباء الأسنان والبيطريون) .	٥٠
		ب - محلات الصيادلة	

هكذا من أجل

البند	الفقرة	المهنة	الرسم فلس دينار
		ج - فاحصو النمل سواء كان بحمل الفحص مستقلا ام لا .	٣٠
		د - المهن الطبية المساعدة (المختبرات الطبية والكليوية وميكانيكو الاسنان) .	٣٠
٢		المكاتب والشركات الهندسية والاستشارية ومكاتب المساحة .	
		أ - المكاتب الهندسية والديكور	٥٠
		ب - مكاتب المساحة المرخصة	٣٠
		ج - يضاف الرسم على الشركات الهندسية وشركات المساحة والديكور .	
٣		الحلبيون القاتنون : -	
		أ - اذا كان الطالب فردا	٣٠
		ب - اذا كان الطالب شركة	١٥٠
٤		مكاتب المحامين	٥٠
١١		دور النشر والانباء والإعلانات ومكاتب الخدمات	
		أ - اذا كانت شركة تخضع للبند (٦)	
		دور التوزيع	٤٠
		وكالات الانباء	٤٠
		مكاتب الاعلانات والدعاية	٣٠
		مكاتب الخدمات (مكاتب الطلبة والاعلانات العامة والمعاد التجارية والترجمة) .	٣٠
١٢		محللات تصليح الاجهزة الكهربائية ومحللات الحرف الدقيقة	
		محللات تصليح اجهزة التلفزيون والراديو والغسالات ومحللات تهديد الاسلاك الكهربائية للمنازل وغيرها .	٥٠
		محللات الزيتوكوراف والخطاطين	٢٥
		محللات تصليح الكهراء للمنازل ومحللات تصليح الآلات الدقيقة .	٢٠
١٣		الخياطون والمصورون	
		الخياطون : -	
		أ - خياط وتاجر أقمشة (غير مستورد)	٣٠
		ب - خياط	٢٠
		ج - خياط بيجامات ونظولوت وقمصان	٢٠
		د - خياط الالبسة العربية والخياطات	١٠
		أ - المصورون	٢٥
		ب - مصور الوثائق	١٠

البند	الفقرة	المهنة	الرسم فلس دينار
١٤		محللات الحلاقة والتجميل واللباقة البدنية	
		محللات الحلاقة الرجالية والنسائية	
		أ - في المناطق الجارية والمناطق السكنية التي يحددها مجلس الإقامة (عن كل كرسي) .	١٠
		١ - للرجال	٢٠
		٢ - للنساء (كوافير)	
		ب - في المناطق السكنية الأخرى (عن كل كرسي) .	٥
		١ - للرجال	١٠
		٢ - للنساء (كوافير) .	٢٠
٢		محللات التجميل واللباقة البدنية	١٠
٣		صالون مسح الأحذية	
١٥		محللات صنع الأحذية	
		صانع أحذية ويبيع بالفرق لما يصنعه	٢٠
		مصلح أحذية (سكاكي)	٣
١٦		محللات التجارة والحداثة والتشديد	
		أ - نجار افرنجي	٢٥
		ب - نجار عربي	١٠
		١ - حداد افرنجي	٢٥
		ب - حداد عربي	١٠
		لحام اوكسجين	٦
		محللات السبكزية وببشمن النحاس (يدوي) .	٦
		محللات التشديد والدهان ومحللات الحرف اليديوية .	٢٠
		تشديد ودهان الاثاث وحفر الخشب وبراوير المصنوع .	٦
		تشديد الفرشات المنزلية .	٦
		محللات كوي الملابس اليدوية	٦
		محللات تصليح الشوارد والحفائب	٦
		محللات المرافعة والدهان (غير المعمدين)	١٥
		تجليد الكتب والمجلات	
١٧		الصناعات اليدوية والصناعات الخفيفة	
		محللات فك اجزاء موتورات السيارات والمركبات والآلات الميكانيكية على اختلاف انواعها او فك اي جزء منها او من اجسامها او خراطتها واستبدال التلف منها او من اجسامها او خراطتها واستبدال التلف من تلك الاجزاء واعادة تركيبها وغير ذلك من الاعمال المتعلقة بالسيارات والمركبات او الآلات الميكانيكية ويستوفى الرسم حسب الترتيب التالي :	٥٠
		أ - المحلات المعدة للفك والتركيب والخراطة .	

هكذا من التجهيل

البند	الفقرة	المهنة	الرسم فلس دينار
		ب - المحلات المعدة لصنع أو تعديل أو تصليح أو تجليس أجسام السيارات والمركبات ودهانها .	٤٠
		ج - المحلات المعدة للتركيب والتصليح ومحلات تركيب زجاج السيارات .	٢٥
		د - المحلات المعدة لتجديد أو تصليح فرش السيارات والمركبات الميكانيكية .	٢٥
		هـ - محلات ابواب السيارات والمركبات الزئيركات والردفترات .	١٥
٢		محلات خدمة السيارات والمركبات	
	أ -	مخسفات بيع وتوزيع الوقود والمواد المشتقة .	٤٠
	ب -	محلات تشحيم وغسيل السيارات والمركبات .	٤٠
	ج -	محلات ابواب السيارات والمركبات إذا كانت المساحة لا تزيد عن ٢٥٠ متر مربع .	٢٠
	د -	محلات ابواب السيارات والمركبات إذا كانت المساحة تزيد على ٢٥٠ متر مربع .	٥٠
٣		الصناعات الخفيفة	
	أ -	معاليل البلاط والموزايكو	٣٥
	ب -	معاليل الطوب	٢٥
	ج -	مشاغل الخياطة	٢٠
	د -	معاليل التريكو اليدوية .	٢٠
	هـ -	مشاغل قص وقشط الزجاج	٢٠
	و -	مشاغل الأحذية	٢٠
	ز -	معاليل الزايكو اليدوية	١٥
١٨		المعامل والمصانع ودور القوى الكهربائية	
		المعامل والمصانع والمخازن والمناجر ودور القوى الكهربائية على اختلاف أنواعها بما عدا استعمالها في عمليات الإنتاج فيها إلا لفران أو كراكت أو لم يستعمل ولا يشمل هذا البند المصانع أو المشاغل التي خصص لها بند آخر في هذا الجدول ويستوفى الرسم على أساس راس المال المسجل حسب الفئات التالية :	
	١	من دينار واحد إلى ٥٠٠٠ دينار	٤٠
	٢	من ٥٠٠١ دينار إلى ١٠٠٠٠ =	٥٠
	٣	من ١٠٠٠١ دينار إلى ٢٠٠٠٠ =	٦٠
	٤	من ٢٠٠٠١ دينار إلى ٣٠٠٠٠ =	٧٥

البند	الفقرة	المهنة	الرسم فلس دينار
٥		من ٣٠٠١ دينار إلى ٤٠٠٠ دينار	١٠٠
٦		من ٤٠٠١ دينار إلى ٥٠٠٠ =	١٢٥
٧		من ٥٠٠١ دينار إلى ٧٥٠٠ =	١٥٠
٨		من ٧٥٠١ دينار إلى ١٠٠٠٠ =	١٧٥
٩		من ١٠٠٠١ دينار إلى ١٥٠٠٠ =	٢٢٥
١٠		من ١٥٠٠١ دينار إلى ٢٠٠٠٠ =	٢٥٠
١١		من ٢٠٠٠١ دينار إلى ٥٠٠٠٠ =	٤٠٠
١٢		من ٥٠٠٠١ دينار إلى مليون =	٥٠٠
١٣		أكثر من مليون	٧٥٠
١١	أ -	يدفع الرسم كليا إذا وجد مركز إدارة المصنع والمصنع داخل حدود مدينة عمان منسجلين أو منفصلين .	
	ب -	يدفع نصف الرسم فقط إذا وجد مركز إدارة المصنع ضمن حدود مدينة عمان دون المصنع أو وجد المصنع ضمن تلك الحدود دون مركز الإدارة .	
	ج -	إذا وجد أكثر من موقع للمصنع الواحد ضمن حدود مدينة عمان يدفع رسم اضافي بنسبة ٢٥ ٪ من الرسم الاساسي عن كل موقع .	
١١	١	لغايات تحقيق الرسم على أية مهنة لم يرد عليها نص خاص في الجدول رقم ١ أو على امتثالها في الجدول رقم ٢ الملحقين بهذا القانون وتصنيف تلك المهنة من قبل الامين بالقياس إلى أقرب مهنة إليها من المهن الخاضعة لرسم ويعتبر قرار المجلس في أي خلاف حول هذا التصنيف قطعي .	
٢		جميع الدرجات الواردة في هذا الجدول وتصنف من قبل الجهات المختصة أو بموجب تعليمات يصدرها مجلس الأمانة .	

هكذا من الأول

جدول رقم ٢

الاعفاءات من رسوم رخص المهن لبلدية عمان

- ١ - أ - البنك المركزي وبنك الاسكان وبنك الائتماء الصناعي .
- ب - المؤسسات الخيرية والعلمية والدينية والاثرية والثقافية والمحية والرياضية المسجلة بمقتضى القوانين المعمول بها في المملكة .
- ٢ - سائقوا المركبات واصحاب المركبات المدة للايجار وكتاب الاستعمارات ولا يشمل محلات النقل على اختلاف انواعها .
- ٣ - النساء اللواتي يحصلن على معاشهن بواسطة حياكة اليد او بنعلطي بعض المهن او الاعمال البسيطة في بيوتهن بدون استخدام عجلات او عمال .
- ٤ - أ - جميع المستخدمين والمستخدمات في المصالح الخاصة وبأذنهم عقود الانكحة الشرعيين .
- ب - البناؤون والنحاتون والحجارون على ان لا يكون لاي منهم مكتب او محل يعمل فيه .

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور اجل القانون المؤقت رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ قانون رسوم خدشات المكاتب البريدية في المناطق البلدية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٨٢٣ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٨/١ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر نيبا بلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقتره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الكلية السلبية بالموافقة عليه لدخل محل القانون المؤقت رقم ٣ المشار اليه .

١٩٨٥/٤/٢١

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

هكذا من الأشهل

نَحْمَدُكَ اللَّهُ رَبَّنَا

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والشيوخ

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره واشتماله الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٥

قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية لسنة ١٩٨٥) ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها في اذناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

البلدية	اي بلدية او مجلس قروي باستثناء امانة العاصمة
المجلس البلدي	مجلس اي بلدية او اللجنة البلدية او المجلس القروي
رئيس البلدية	رئيس المجلس البلدي او من يوفيه
المنطقة البلدية	حدود منطقة البلدية التنظيمية والحدود التنظيمية للمجالس القروية باستثناء المنطقة الواقعة داخل حدود امانة العاصمة البلدية والتنظيمية .
المهنة	اي مهنة خاضعة للتسجيل في نقابة مهنية بموجب قانون خاص بها في ذلك مهنة المحاماة والهندسة والطب البشري والبيطري وطلب الاسنان والصيدلة والهندسة الزراعية والجيولوجية واية مهنة مماثلة .
الشخص	اي شخص طبيعي او معنوي
المكتب المهني	المكان الذي يمارس فيه الشخص اي مهنة من المهن المشمولة بأحكام هذا القانون لمصلحته او يعمل لحساب الغير .

المادة ٣ - ١ - تطبق أحكام قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية لمدنية عمان رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ واي قانون آخر يصدره او يطل عليه على كل شخص يمارس مهنة في مكتب مهني في المنطقة البلدية وتحصل منه ما نسبته ٧٥ ٪ من الرسوم المهنية فيه لمصلحة البلدية في بلديات الفئة الاولى و ٥٠ ٪ من تلك الرسوم في بلديات الفئة الثانية وذلك حسب تصنيف ثلث البلديات بموجب قانون رخص المهن المعمول به ، ويجوز دفعها مباشرة او بواسطة النقابة المختصة .

ب - عند تنفيذ احكام البقرة (١) من هذه المادة يمارس رئيس البلدية صلاحيات الامين المنصوص عليها في (قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية لمدنية عمان) رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ .

ج - يخضع محاميه الدائم او المحامي النظامية المختصة في المناطق البلدية التي لا توجد فيها مكتبة بلديه بالنظر والحكم في المخالفات التي ترتكب ضد احكام هذا القانون .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء ، ينفذون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٨٥/١/١٢

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة للشؤون د. حازم نسييه	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبدالقهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بروان الحود	وزير الموين الخارجية ظاهر المصري	وزير العمل والنقابة الاجتماعية محي الدين الحسيني	وزير الداخلية والقروية والبيئة محي الدين الحسيني
وزير المالية د. حنا عوده	وزير الموين والصناعة والتجارة د. رجائي المعمر	وزير الاشغال العامة الهندس محمود الحوايده	وزير الاوقاف والشؤون والمساجد الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط
وزير الزراعة الهندس احمد دخقان	وزير الموين والصناعة والتجارة د. ناصر الدين الاسد	وزير التخطيط د. عبدالله النصور	وزير الطاقة والثروة المعدنية فرحي فييد
وزير الشباب شام الترابري	وزير شؤون الارض المحطة ظاهر كنعان	وزير العدل رياض الشكمكة	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلم انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور اجل القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٧٣٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١١/١ الى مجلس الامة فانقل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقتره مجلسا الاميان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليجل محل القانون المؤقت رقم ١١ المشار اليه .

١٩٨٥/٤/٢١

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

نص المرسوم رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٥

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب
تصديق على القانون الاتي وتامر باصداره واخضاعه الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٥

قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد

الفا ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد لسنة ١٩٨٥) ويقرأ مع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيسالي بالقانون الاسلي وما طرا عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفا ٢ - تعدل المادة ١٨ من القانون الاسلي بشطب عبارة (على ان يودع لدى الصندوق مبلغا لا يقل عن خمسمائة فلس) الواردة في اخرها .

الفا ٣ - يلغى نص المادة ٢٩ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة - ٢٩ :

يحدد الحد الأدنى المبلغ الذي يجوز فتح حساب به في الصندوق لأول مرة والحد الأدنى للمبلغ الذي يجوز سحبه منه بقرار من المجلس الذي له تفعيل ذلك الحد كلما رأى ضرورة لذلك .

الفا ٤ - يلغى نص المادة ١١ من القانون ويستعاض عنها بالنص التالي : -

المادة - ١١ :

لصاحب المبلغ المودعة بصندوق التوفير استردادها كلها او بعضها ضمن التعليمات التي يقرها مجلس الادارة .

١٩٨٥/٤/١٢

الحسين بن طلال

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسيه	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة هروان الصود	وزير الخارجية ظاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير العمل والتشبة الاجتماعية حسن الكايد
وزير المالية د. حنا عوده	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير الزراعة المهندس احمد دحقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التخطيط د. عبدالله التسور	وزير الطاقة والتروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشباب د. هشام الشراي	وزير شؤون الارض المحتلة ظاهر كنعان	وزير الصحة د. زيد حمزه	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمّد الخطيب

هكذا من أهل

اصلاص

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلم انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون الاحوال المدنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٧٤٨ الصادر بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٧ الى مجلس الامة لادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاميان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليجل محل القانون المؤقت رقم ٤٩ المشار اليه .

١٩٨٥/١/٢١

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

هكذا من الأصول

نص الحديث للمعدل من المحكمات في المادة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وتنشر على ما قرره مجلس الاميان والنواب

تصادق على القانون الاتي وتابر باصداره وانفاذه الى قوانين الدولة :

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٥

قانون معدل لقانون الاحوال المدنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون " قانون معدل لقانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٨٥ " ويقرأ مع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ المنشر اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة ١٤ من القانون الاصلي باعتبارها ورد فيها فقرة (ا) واسماها الفقرة (ب) التالية اليها :
ب - مدفع للخيار ١٠٠ فلس عن كل واقعة ولادة او وفاة يكون ملزما بحكم القانون بالتبليغ عنها ، ونصرف المبلغ المستحق له من النفقات المعانة بقرار من المدير بموجب كشف شهرية مصدقها اوبن السجل المختص .

المادة ٣ - تعديل الفقرة ب من المادة ١٧ من القانون الاصلي بحذف كلمتي (الخطأ) و (الاضطراب) والاردنين فيها والاستعانة عنهما بكلمتي (الخطأ) و (الاضطراب) على التوالي .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ١٨ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ١٨ :

- ١ - يجب ان يشتمل التبليغ على البيانات التالية :
 - ١ - جنس المولود ذكر او انثى واسمها .
 - ٢ - اسم كل من الوالدين كلياً وجنسيتها ومحل اقامتهما ومهنتهما وديانتهما وكان قديهما اذا كان معلوماً للتبليغ .
 - ٣ - يوم الولادة وتاريخها ومحلها .
 - ٤ - في حالة ولادة توأمين او اكثر يعد لكل منهما تبليغ على حدة يذكر فيه سامة ولادة كل من التوائم .
- ب - اية بيانات اخرى يقرر المدير وجوب تقديمها .

المادة ٥ :

- ١ - يلغى نص الفقرة (ا) من المادة ١٩ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :
١ - يحرر امين السجل شهادة الولادة بعد قيد الولادة على النموذج المعد لذلك اذا طلب صاحب العلاقة تلك الشهادة .

المادة ٦ :

- ١ - تعديل المادة ٢٢ من القانون الاصلي باضافة الفقرة (ج) التالية اليها :
ج - اذا كان المولود الذي عثر عليه ميتاً ، فعلى الشرطة ان تنظم حفراً بذلك بعد اخذ رأي طبيب الحكومة حول غير الطفل ودفنه وتوثيقه واسماها ويتم تسجيل الوفاة في هذه الحالة في سجل خاص تدون فيه تلك البيانات ولا يضمن اسم المولود الا اذا ادعاه احد والديه ولم يكن هناك اي مانع شرعي او قانوني من تسميته اليه .

المادة ٧ :

يلغى نص الفقرة ٢ من المادة ٢٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
٢ - يصدر أمين السجل الشهادات الخاصة بالزواج والطلاق بناء على طلب أي من الزوجين أو الطالعين .

المادة ٨ :

تعمل المادة ٣١ من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية :

ب - أما إذا كان المتوفى مجهول الشخصية فيجوز التليغ من الوفاة من قبل الشرطة برافعا بحضر يشتمل على عمر المتوفى وسبب الوفاة وإبتيانات أخرى ضرورية ويقوم أمين السجل بتدوين الواقعة في سجل خاص يقرره المدير .

المادة ٩ :

يلغى نص المادة ٣٢ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٣٣ :

تقوم وزارة الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية ومديرية الأمن العام ومديرية الدفاع المدني ومديرية المخابرات العامة بالطلب من تنسبها داخل المملكة وخارجها تسجيل اسمهم في مكاتب الأحوال المدنية التي يقيمون في منطقة اختصاصها لتصرف لهم دفاتر عائلة ، وعلى تلك الجهات أن تخطر الدائرة عند زوال الخدمة العسكرية عن أولئك المنسبين لتصرف لهم بطاقات شخصية .

المادة ١٠ :

يلغى نص المادة ٢٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

١ - لا يجوز إجراء أي تغيير أو تصحيح في تبود الأحوال المدنية المدرجة في سجل الواقعت والسجل المدني إلا بناء على قرار يصدر عن المحكمة المختصة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من هذا القانون ويستثنى من ذلك :-

١ - التغيير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة أو في تبود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التخليق أو إثبات النسب ويجوز التصحيح أو التغيير في هذه الحالات من قبل أمين السجل بناء على أحكام أو وثائق صادرة من الجهة المختصة .

٢ - الإخطاء المادية ويتم تصحيحها من قبل لجنة يرأسها أحد المفتشين وعشوية كل من أمين السجل ومساعداه .

ب - تعام دعاوى التصحيح أمام المحكمة المختصة من قبل أي شخص له مصلحة بالتشخيص وإثبات الكائن الشأم أو من يؤلفه دائرة الأحوال المدنية وأمين السجل في الدعاوى التي تعيها الدائرة أو تعيها أمين السجل أو ثقتهم عليها .

المادة ١١ :

يلغى نص المادة ٣٦ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٣٦ :

تقدم دعاوى تصحيح تبود الأحوال المدنية المسجلة لدى قنصل المملكة أمام المحكمة المختصة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من هذا القانون .

المادة ١٢ :

يلغى نص كل من المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٣٧ :

إذا تم التليغ من الولادة أو الوفاة بعد المدة القانونية وخلال البينة الأولى من تاريخ الواقعة يسجلها أمين السجل في سجلاته بعد التليغ بالتحريات الصحية اللازمة للتخفق من صحة التليغ .

المادة ٣٨ :

١ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تختص المحاكم الصلحية بالنظر في دعاوى تصحيح تبود الأحوال المدنية في سجلات الواقعت وفي السجل المدني وفي سجلات وزارة الصحة ، كما تختص بالنظر في دعاوى تبود الولادة والوفاة وتثبيت التفاصيل والواقعات الخاصة بها إذا كان التليغ من الولادة أو الوفاة بعد سنة من تاريخ حدوثها ، والنسخة في هذه الدعاوى سماح أية بينة تراها ضرورية للتثبت من التفاصيل والواقعات الخاصة بالولادة والوفاة .

ب - تمارس المحاكم الصلحية في الخدمة للشرعية من المملكة صلاحية النظر في الدعاوى المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة والتي تنام من الأشخاص المنسبين في الخدمة القريبة من المملكة وذلك بغض النظر عن الأحكام المتعلقة بالصلاحية الكافية .

ج - بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر يكون الرسم من أية دعوى تمام بمقتضى أحكام هذا القانون دينارا واحدا عند تقديمها ويسمى دينارا واحدا عند أخراج أعلام الحكم الصادر فيها .

المادة ١٣ :

تعمل المادة ٥٣ من القانون الأصلي بحذف العبارة الأخيرة الواردة بعد الفقرة (و) منها والنص نص على ما يلي :-

(لخير الأحوال المدنية فرض كفاية مصدق لدى كاتب العدل (...) وإلى آخر تلك العبارة .

المادة ١٤ :

تعمل المادة ٥٥ من القانون الأصلي بحذف رقم المادة ٤٩ منها .

المادة ١٥ :

تعمل المادة ٥٨ من القانون الأصلي على الوجه التالي :

١ - باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ)

٢ - بتعديل الرسم الخاص بكل من (بدل ثالث) و (بدل مفقود) الوارد في الفقرة (أ) منها بحيث يصبح كما يلي :-

بدل ثالث ١ دينار واحد

بدل مفقود ٢ ديناران

٣ - بإضافة الفقرة (ب) التالية إليها :-

ب - لخير الأحوال المدنية أو من يفوضه خطيا أن يدرش على أي شخص يطلب الحصول على بطاقة شخصية بدل بطاقته مفقودة أو على دفتر عائلة بدل دفتر مفقود تقديم كفاية مصدقة لدى الكاتب العدل مبلغ لا يتل من عشرة دنانير ولا يزيد على خمسين دينارا لأول مرة وإذا تم تصحيح بطاقته الشخصية أو دفتر عائلته للمرة الثانية فلا يصرف له بدل أي منها إلا إذا دفع بدل الكفاية .

هكذا من الأصول

المادة ١٦ - تعدل المادة ٥٩ من القانون الاسلي باضافة العبارة التالية الى اخرها : -
(وتعني عبارة (رب الأسرة) لفنيات هذا القانون الاب - وفي حالة وفاته يكون رب الأسرة اتم
زوجاته او اكر ابناته سنا) .

١٩٨٥/٤/١٢

الحسين بن طلال

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسيه	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب الجاني	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود	وزير الخارجية طاهر المصري محي الدين الحسيني المهندس خالد الحاج حسن حسن الكلايد	وزير المواصلات والمنظمة الإحصائية د. محمد عبد الله	وزير العدل والقانون د. محمد عبد الله
وزير المالية د. حنا عوده	وزير النوبين والصناعة والحجارة د. رجائي المشر	وزير الاستثمار والمشاريع العامة المهندس محمود الحوايد	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الزراعة المهندس احمد دخان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد	وزير التخطيط د. عبدالله التيسور	وزير الطاقة والتجارة المعدنية فرحي عبيد
وزير الشباب هشام الشراي	وزير شؤون الإرث الحلة طاهر كفان	وزير الصحة د. زيد حمزة	وزير الإعلام والثقافة والتسويق والاتار محمد الخطيب

إعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ قانون معـدـل
لقانون الاحوال المدنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٠١٠ الصادر بتاريخ ١٩٨١/٦/١٦ الى مجلس
الامة لمخض عليه المجلس بعض التعديلات

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة
الملكه السلبية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ١٧ المشار اليه .

١٩٨٥/٤/٢١

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

هكذا من المأهول

نص وصيعة لخدمة المصلحة العامة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

تصادق على القانون الآتي وتامر بإصداره وإنشائه الى قوانين الدولة :

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥

قانون معدل لقانون الأحوال المدنية

المادة ١ - يسيى هذا القانون ١ قانون معدل لقانون الأحوال المدنية لسنة ١٩٨٥) ويقرا مع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٤٠ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :
لكل رب اسره الحق في نقل تبينه من مكتب السجل المدني المسجل به الى مكتب اخر بناء على طلب موقع منه ويقدمه الى المكتب المسجل به .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٤١ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

- ١ - على كل شخص اردني يزيد سنة على ستة عشر عاما ان يحصل من المكتب الذي يقيم في دائرته على بطاقة شخصية ويجوز ان هم دون السادسة عشرة الحصول عليها بعد موافقة ولي الامر .
- ب - يسرى هذا الحكم على الثالث العائلات على انه يجوز تغير العائلات الحصول على بطاقة شخصية بناء على طلبهم .
- ج - اذا اصبح الاردني رب اسرة وجب عليه ان يحصل على دفتر عائلة خلال تسعين يوما من تاريخ عقد نكاحه .
- د - اذا اكتسب اي شخص الجنسية الاردنية عليه ان يتقدم خلال تسعين يوما من تاريخ اكتسابه تلك الجنسية الى المكتب الذي يقيم فيه اخصامه ببيانات من اسرته للسجل بالمسجل المدني .
- هـ - اذا فقد اي اردني الجنسية الاردنية عليه تسليم دفتر العائلة والبطاقة الشخصية للعائلة له، وبطانات من فقد الجنسية الاردنية من ماله الى دائرة الاحوال المدنية او المكتب الذي كان مسجلا به خلال ستين يوما .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ٤٢ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :
يجدد بقرار يصدره المدير شكل البطاقة الشخصية ودفتر العائلة على ان يقتدر اي تغير في البيانات الواجب اباتها فيها بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة (١) من المادة ٥٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

- ١ - شفوي الرسوم حسب الجدول المدرج :
بطاقة شخصية
دفتر عائلة
بدل بطاقة شخصية تالفة
بدل دفتر عائلة تالفة
بدل بطاقة شخصية مفقودة
بدل دفتر عائلة مفقود
شهادة ميلاد
شهادة زواج
شهادة طلاق
شهادة وفاة
صور القيد ايا كان نوعها

المادة ٦ - يلغى نص المادة ٥٩ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

- ١ - على كل رب اسرة عند نفاذ هذا القانون ان يتقدم الى المكتب الذي يرغب التسجيل فيه ببيانات عن الاحوال المدنية الخاصة بافراد أسرته خلال المواعيد وطبقا للتعليمات التي تحددها المدير على ان لا تقل المدفوعة ستة اشهر .
- ب - وتعني عبارة رب الاسرة لغايات هذا القانون الاب وفي حالة وفاته او فقده الجنسية الاردنية او تخليه عنها واحتفاظ اي من اولاده او زوجته او زوجاتها يكون رب الاسرة اقدم الزوجات او اكبر الاولاد سنا .
- ج - في حالة فقد رب الاسرة او غيبته المتصلة عن البلاد يكون اكبر اولاده او اقدم الزوجات رب الاسرة لغايات التسجيل المدني .
- د - للمدير بتسليم من امين السجل المدني اتخاذ قرار معل بتحديد رب الاسرة في الحالات التي لم يرد عليها نص في هذه المادة .

١٩٨٥/١/١٢

الحسين بن طلال

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئيس الوزراء د. حازم نسييه	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم عبد الوهاب الجواليقي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والترورية والبيئة مروان الحويدي	وزير الخارجية محيي الدين الحسيني	وزير العمل والشؤون الاجتماعية حسن الكايد	وزير الداخلية والقوة الامنية والقوات المسلحة والامن العام د. الشيخ عبدالعزيز الخياط
وزير الزراعة والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الشؤون الامين العام المهندس محمود الحواش	وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير التعليم العالي والثقافة د. هاشم الخطيب
وزير الزراعة والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الشؤون الامين العام المهندس محمود الحواش	وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير التعليم العالي والثقافة د. هاشم الخطيب
وزير الزراعة والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الشؤون الامين العام المهندس محمود الحواش	وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير التعليم العالي والثقافة د. هاشم الخطيب
وزير الزراعة والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الشؤون الامين العام المهندس محمود الحواش	وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير التعليم العالي والثقافة د. هاشم الخطيب
وزير الزراعة والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الشؤون الامين العام المهندس محمود الحواش	وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير التعليم العالي والثقافة د. هاشم الخطيب
وزير الزراعة والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الشؤون الامين العام المهندس محمود الحواش	وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير التعليم العالي والثقافة د. هاشم الخطيب
وزير الزراعة والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الشؤون الامين العام المهندس محمود الحواش	وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير التعليم العالي والثقافة د. هاشم الخطيب
وزير الزراعة والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الشؤون الامين العام المهندس محمود الحواش	وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير التعليم العالي والثقافة د. هاشم الخطيب

هكذا من المأهول

مجلس الوزراء

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما تقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤
تأمر بوضع الآتي : —

نظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٥

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ — يفسى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٨٥) وبغرا مع النظام رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تعدل المادة ١٧ من النظام الاصلي على النحو التالي : —

- ١ — باستثناء البند ٤ التالي الى الفقرة (ب) منها : —
- ٤ — أمين عام رئاسة الوزراء .
- ب — يحذف البند (١) من الفقرة (ج) منها واعادة ترقيم البندين ٢ و ٣ بحيث يصبحان ١ و ٢ على التوالي .

١٩٨٥/٥/٤

الحسين بن طلال

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الصحة بالوكالة د. حاتم نسييه	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات ووزير العمل والنمية الاجتماعية بالوكالة محي الدين الحسيني	وزير الداخلية حسن الكايد
وزير المالية د. حنا هوده	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الاشغال العامة والهندس محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والغرف التجارية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الزراعة الهندس احمد دقشان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد	وزير التخطيط ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة د. عبدالله النصور	وزير النقل فرحي عبيد
وزير الشباب الشيخ الشكري	وزير شؤون الأرض المحتلة طاهر كنعان	وزير الصحة د. زيد حمزه	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والاتصال محمد الخطيب

اعلان

بطلان قانون مؤقت

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رئيس مجلس الامة القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون مؤسسة النقل العام
النشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٧١٨ تاريخ ١٩٧٧/٨/١ بسبب ان ما ورد فيه قد ادخل في القانون
المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٧١ تاريخ
١٩٨٥/٤/١٧ المنصين اعلان بطلان القانون رقم ٢٣ المذكور .

١٩٨٥/٥/٢

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

هكذا من الأهل

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٨ تاريخ ١٧/٤/١٩٨٥ المتضمن الموافقة على الاتفاق الثقافي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية بشكله التالي :

اتفاق ثقافي بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و حكومة جمهورية مصر العربية

أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية تتدبرا منها بأن التراث الثقافي العربي المشترك يؤلف جزءا هاما من تاريخ شعبيهما ، وحرصا منهما على أن يسهم شعبيهما في اقلية صرح حضارة عربية حديثة جذيرة بماضيها محقة للأهداف المشتركة والمثل الواحدة التي يعمل لها أبناء الأمة العربية في مختلف ميادين الثقافة والعلوم والمعرفة وتوسيرة لروح ميثاق الوحدة الثقافية وزيادة التعاون المتبادل في المجالات التربوية والثقافية والعلوم ، فقد قررتا عقد هذا الاتفاق .

المادة الأولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنمية علاقاتهما الثقافية والعلمية ولهذا الغرض سيتبادلان تجاربهما وإنجازاتها في ميادين التربية والتعليم والتعليم العالي والعلوم والثقافة والفنون والتربية البدنية والرياضة والشباب وذلك بإرسال الوفود وتبادل الاتناء والوفود المشتركة والطابع الثقافي والعلمي والتربوي وتنظيم المؤتمرات والتفوات العلمية والمعارض والاضطلات الموسيقية والمهرجانات الفنية والرياضية .

المادة الثانية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تقريب مناهجها التعليمية وعلى التوسع خاصة في تدريس تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وأنظمتها والتعريف برجالها العرب في الميادين القومية والثقافية والعلمية والفنية والأدبية .

المادة الثالثة

يضع كل من الطرفين المتعاقدان تحت تصرف الطرف الآخر منحا ومقاعد دراسية سنوية لاستعمالها حسب القوانين الجارية في بلاده في الجامعات ومؤسسات التعليم وذلك في حدود الإمكانات المالية والفنية المتوفرة للدولة .

المادة الرابعة

يضع الطرفان المتعاقدان اسما للمعادلة بين الشهادات والأجازات الدراسية الممنوحة من قبل مؤسسات التعليم والمعاهد العليا والجامعات في بلد الطرف الآخر .

المادة الخامسة

يتبادل الطرفان إغنياء هيئة التدريس والمعلمين والباحثين في مختلف مراحل التعليم للتدريس والبحث واللقاءات ، ويقدم كل منهما التسهيلات الممكنة كما يتبادلان دعوة العلماء والباحثين والمفكرين .

المادة السادسة

يعمل الطرفان المتعاقدان على توحيد المصطلحات في مختلف الميادين كجزء من توحيدها في البلاد العربية .

المادة السابعة

يعمل الطرفان المتعاقدان على اقامة تعاون بين المؤسسات العلمية ومراكز البحوث في كلا البلدين .

المادة الثامنة

يستقبل كل من الطرفين موفدي الطرف الآخر للتدريب أو للتدريب في مؤسساته التربوية والثقافية والعلمية وذلك حسب الإمكانات المتاحة في كلا البلدين .

المادة التاسعة

يعمل الطرفان على طمحا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين ، على تسهيل تبادل المؤلفات والمجلات والدوريات والوثائق التاريخية والفهارس ومصورات المخطوطات والأثار ذات النسخ المتعددة وتبادل المعلومات في مجال التأليف والنشر كما يعملان على تيسر الزيارات بين الجهات العاملة في المجالات الثقافية والفنية .

المادة العاشرة

يعمل الطرفان على تسهيل اقلية المعارض الدورية الفنية والآثورة والمهرجانات في بلديهما كما يتبادلان دعوة الفنانين والفرق الموسيقية والمرححة والفنية .

المادة الحادية عشرة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبادل زيارات وفود المؤسسات الرياضية ووفود الشباب والفرق الرياضية في بلديهما .

المادة الثانية عشرة

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل الاتمام السينمائية والثقافية والعلمية والتربوية والتوجيهية والوثائقية التي ينتجها كل منهما ، كما يعملان على تسهيل تبادل الخبرات السينمائية .

المادة الثالثة عشرة

يعمل الطرفان المتعاقدان في مختلف مجالات الاعلام والأذاعة والتلفزيون والصحافة ويتبادلان البرامج الإذاعية والتلفزيونية وما يصدر من أجهزة الاعلام من كتب ونشرات ومجلات ويخصص كل منهما مكانا في مختلف وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزيون وصحافة للتعريف بالبلد الآخر في النواحي الاجتماعية والثقافية والفنية .

المادة الرابعة عشرة

يعمل الطرفان على دعم التعاون وتبادل الخبرات في مجالي السياحة والآثار .

المادة الخامسة عشرة

يعمل الطرفان على دعم التعاون وتبادل الخبرات في كافة ميادين التنمية الاجتماعية في كلا البلدين .

هكذا من الأصول

المادة السادسة عشرة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبادل زيارات وفود المؤسسات الاجتماعية في بلديهما .

المادة السابعة عشرة

يعهد كل من الطرفين المتعاقدين بحفظ حقوق التأليف والامتنان للطرف الآخر حسب الانتظية المرمية في كل من البلدين .

المادة الثامنة عشرة

تؤلف لجنة مشتركة من الطرفين المتعاقدين تلتزم بصورة دورية بناء على طلب احدهما وتجتمع بالتناوب في البلدين للعمل على تنفيذ هذا الاتفاق وتقديم المقترحات بهذا الشأن الى السلطات المختصة في كل من البلدين .

المادة التاسعة عشرة

لتنفيذ بنود هذا الاتفاق يتم وضع برامج تنفيذية تفصيلية منبثقة عن هذا الاتفاق .

المادة العشرون

يسري مفعول هذا الاتفاق بصلة مؤقته نور التوقيع عليه وبصفة نهائية من تاريخ اخطار كلا الطرفين للطرف الآخر باستكمال الاجراءات الرسمية اللازمة في كلا البلدين . ويبقى هذا الاتفاق ساري المفعول الا اذا ابدى احد الطرفين كتابية رغبته في انيهائه قبل ثلاثين شهرا على الاقل .

وقع في مدينة عمان / بتاريخ ١ / شعبان / ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩٨٥/١/٢١ ميلادية

من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وزير التخطيط
عبدالله النصور

من حكومة جمهورية مصر العربية
وزير الزراعة والابن الغذائي
يوسف والي

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٩١ تاريخ ١٩٨٥/٤/٢٠
الذين الموافقة على الاتفاق الاعلامي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية بشكله
تفصيلي :

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاق اعلامي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية

انطلاقا من العلاقات الاخوية والتومية التي تربط بين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وتوثيقا للروابط التاريخية والحضارية والثقافية والاجتماعية بينهما ، ورغبة من حكومتيهما في تعزيز اواصر هذه العلاقات بين بلديهما الشقيقتين وتنمية التعاون المستر وتنسيق الجهود في المجالات الاعلامية وانطلاقا من ايمانهما باهمية دور الاعلام في تنمية التواصل والتعارف بين الشعبين الشقيقتين ، وتحققا لاهدائهما وشعبا العليا . قررت وزارة الاعلام في جمهورية مصر العربية ووزارة الاعلام في المملكة الأردنية الهاشمية ابرام هذا الاتفاق الخاص بالتعاون الاعلامي ليشمل كافة المجالات الاعلامية واجهزتها المختلفة ، وفي هذا الصدد اتفق الجانبان على ما يلي :

في مجال الاعلام والصحافة والطبوعات والنشر

مادة اولى :

١. يعمل الطرفان على توثيق التعاون بينهما بالوسائل التالية : -
١. تبادل الكتب والنشرات والمطبوعات والنشرات الملونة والبحوث الاعلامية المختلفة التي تصدر في كل من البلدين ، وتصور معالم وحضارة وتقدم البلد الآخر .
٢. السماح بدخول الصحف والمجلات التي تصدر في كل من البلدين وتسهيل توزيعها وتداولها عن طريق تشجيع الاتصال المباشر بين المصنعين بالتوزيع في كلا البلدين ، شريطة ان لا يتعارض ذلك مع القوانين والانتظية المعمول بها في كلا البلدين .
٣. تشجيع الاستفادة من الخبرات الصحفية المتاحة عن طريق التعاون في ما بين المؤسسات الصحفية في كلا البلدين الى مزيد من التعاون والعمل المشترك على المستويين الثقافي والوطني .
٤. بحث الجانبان المؤسسات الصحفية في كل من البلدين على نشر الابناء والمعلومات والتحقيقات الصحفية المتصلة باوجه الحياة المختلفة في كل من البلدين
٥. يتبادل الجانبان اقلية المعارض الاعلامية التي تظهر نشاط البلدين الحضاري في كل من البلدين .

في مجال الاداعة والتلفزيون

مادة ثالثة :

١. يعمل الطرفان على توثيق التعاون بينهما من اجل اراء برامجهما الاداعية والتلفزيونية بالوسائل التالية:
١. تبادل البرامج التعليمية المرئية والمسبوعة والمواد الاخبارية والموسيقية والفنية والتلفزيونية والاسلام الوثائقية والسينمائية والتدوات والمخاضرات المختلفة والمواد الاعلامية الخاصة التي تعكس تطور الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والفني في كلا البلدين وخاصة في المناسبات الوطنية والاعياد القومية .
٢. يتبادل الطرفان الرسائل الصوتية المصورة التي تعرض مظاهر النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي والفني في كل من البلدين بحيث لا تقل مدة الرسالة الاخبارية عن عشرة دقائق شهريا ويكون التبادل على الشريطة مناسبة للعرض في اجهزة التلفزيون لكل بلد وذلك بقصد تعريف كل بلد بخلفه النشاطات في البلد الآخر .

هكذا من أوله

٣. المساعدة في انتاج برامج وبسلسلات مشتركة في الحقلين الاداعي والتلفزيوني مع التركيز على الموضوعات المتعلقة بنشر التراث الحضاري العربي والاسلامي وترسيخ المبادئ والقيم الاساسية للامة العربية وذلك وفقا لخطة يتم الاتفاق عليها .
٤. تبادل الزيارات بين العاملين في الاجهزة الاعلامية المختصة للاطلاع والاستفادة من الخبرات الفنية التي حققها الطرف الاخر في هذا المجال طبقا لترتيبات مسبقة بين الاطراف المعنية .
٥. تقديم المساعدة والتسهيلات لامضاء البعثات الاعلامية المختصة من اذاعية وتلفزيونية وصحفية والفجادة في بلد كل منهما في مختلف المناسبات الرسمية .
٦. يتبادل الجانبان البرامج الخاصة لاذاعتها او بثها في المناسبات والاعياد الوطنية والقومية الخاصة بالذواتين .

في مجال وكالات الانباء

مادة ثالثة :

يجعل الطرفان على توثيق التعاون فيما بينهما بتيسير المبادلات المباشرة للانباء والمعلومات عن طريق وكالة الانباء الاردنية (بترا) ووكالة انباء الشرق الاوسط المصرية ، والعمل على ابرام عقد للتعاون بين الوكالتين لتحقيق هذا الغرض .

مادة رابعة :

يوافق كل من الطرفين على قبول مبعوثي الطرف الاخر من العاملين في مجالات الاعلام المختصة للتدرب في اجهزته الاعلامية سواء كان تدريباً عملياً داخل اقسام هذه الاجهزة او ضمن دورات في المعاهد التدريبية التابعة لهذه الاجهزة وطبقا لاحتياجات كل من البلدين .

مادة خامسة :

يشجع الطرفان على تبادل الخبراء والاختصاصيين في مجالات الاعلام المختصة للامانة منهم في تدريب من يراد تدريبهم من العاملين في اجهزة الاعلام المتوسطة والاطلاع على ما حققه الطرف الاخر من انتاجات مختصة في هذا المجال . ويتم الاتفاق بين الطرفين على النواحي المالية الخاصة بالانفاق واستقبال الخبراء في كل حالة على حدة .

مادة سادسة :

تنفيذا لحكام هذا الاتفاق تؤلف لجنة مشتركة من الطرفين يسمى كل منهما مندوبيه فيها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تصديق الاتفاق ، وتجتمع اللجنة المشكلة في البلدين بالتناوب كلما كان ذلك ضروريا وتكون مهمتها :

- ١ - متابعة نتائج تطبيق احكام هذا الاتفاق .
- ٢ - اقتراح اوجه جديدة للتعاون .
- ٣ - رفع التوصيات الى الوزيرين في المجال التي تقتضي اصدار قرارات تنفيذية .
- ٤ - البحث على ابرام عقود اتفاقات جانبية تنافي بين مؤسسات الطرفين المشمولة بالاتفاق كلما كان ذلك مفيداً .

مادة سابعة :

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول من تاريخ تصديق عليه من الاجهزة المعنية في البلدين وتبادل وثائق التصديق .

مادة ثمانية :

يسري هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ما لم يطلب احد الجانبين خلاف ذلك بالنسبة للاتفاق بأكمله او بالنسبة لاحدى جزئيه وفي هذه الحالة يتعين على الطرف المعني ابلاغ الطرف الاخر قبل ستة شهور من انتهاء مدة سريان الاتفاق .

مادة تسعة :

وقع هذا الاتفاق من نسختين اصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجية . تم التوقيع في مدينة عمان يوم الاحد بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢١

عن المملكة الاردنية الهاشمية
محمّد الخطيب
وزير الاعلام والثقافة والسياحة
والاثر

عن جمهورية مصر العربية
صفوت الشريف
وزير الاعلام

هكذا من المأهول